محددات الائتمان في المصارف الخاصة السورية

ـــ دراسة ميدانية ـــ

محمد العياش

قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

طالب دراسات عليا (ماجستير) قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد، جامعة حلب

الملخص

يناقش هذا البحث محددات الائتمان في المصارف الخاصة السورية والصعوبات التي تعاني منها هذه المصارف عند منحها للائتمان المصرفي.

ويتضمن هذا البحث دراسة إحصائية ميدانية في المصارف الخاصة، وذلك من خلال وضع أسئلة في استمارتين، الاستمارة الأولى موجهة للموظفين بهدف معرفة آرائهم في كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة وقدرتهم على دراسة وتحليل سلوك الزبائن ومنح التسهيلات الائتمانية، بالإضافة لمعرفة رأيهم في مستوى الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع، إما الاستمارة الثانية فقد كانت موجهة للزبائن لمعرفة رأيهم أيضاً في كفاءة موظفي المصارف الخاصة وقياس مستوى الوعي المصرفي لديهم.

وقد خلص الباحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1- بينت الدراسة أن السوق المصرفية السورية لا تزال تستوعب دخول مصارف أخرى أو زيادة انتشار المصارف العاملة بشكل أفقي وذلك بالمقارنة بين الكثافة المصرفية في سورية مع الكثافة المصرفية في الدول المجاورة.

2- أظهرت الدراسة من وجهة نظر كل من الموظفين والزبائن أن ضعف كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة لم يحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان.

3- أوضحت الدراسة أن كلاً من الموظفين والزبائن متفقون على أن انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع أثر سلباً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية، وذلك عند مستوى دلالة 5%.

المقدمة :

للمصارف دور مهم في تسيير دفة الحياة الاقتصادية والاجتماعية فجميع الأنشطة الاقتصادية أكانت تجارية أو صناعية أو زراعية لا يمكن ممارستها دون وجود المصارف التي تأخذ على عاتقها استقبال الأموال وحفظها وتنميتها وتمويل من يحتاج إليها وفق ضوابط محددة. وتقوم المصارف بدورها هذا من خلال إدارتها للائتمان المصرفي الذي يعتبر النشاط الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف وللاقتصاد الوطني على حدا سواء. وفي السنوات القليلة الماضية خضع الجهاز المصرفي السوري للعديد من الإصلاحات التنظيمية والتشريعية الهادفة إلى تعزيز قدراته المالية، و توسيع عمله، وجاء في مقدمتها السماح للمصارف الخاصة العمل في سورية أيماناً بالدور المستقبلي الذي ستلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد نجحت هذه المصارف بتقديم خدمات تميزت بالجودة وسرعة الأداء ولكن وعلى الرغم من نجاحها في جذب قسم كبير من المتعاملين فلا تزال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها ضعيفة مقارنةً بحجم الودائع التي استقطبتها وهذا يعني تعطيل قسم كبير من الموارد الوطنية كان يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في التنمية الاقتصادية إن استخدمتها المصارف في منح التسهيلات الائتمانية وهذا يدعونا للتساؤل عن المشكلات والصعوبات التي تواجه هذه المصارف عند تقديمها لهذه التسهيلات.

وللإجابة على هذا التساؤل لابد من دراسة بيئة الائتمان المصرفي في سورية بكل مكوناتها من قوانين تشريعية وإجراءات قضائية وأنظمة رقابية كذلك يجب دراسة كل من العوامل الفنية والإدارية المؤثرة في الائتمان من حداثة هذه المصارف ودرجة تأهيل كوادرها ومدى الوعي المصرفي لأفراد المجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار الضغوط السياسية والاقتصادية التي تعيشها سورية ومدى تأثيرها على عمل هذه المصارف بغية تحديد صعوبات ومعوقات الائتمان والعمل على معالجتها وصولاً لخلق بيئة ائتمانية ميسرة توفر للمصارف الخاصة شروط البقاء و التقدم والاستمرار.

مشكلة البحث:

بلغت ودائع المصارف السورية الخاصة 224,465 مليار ليرة سورية في عام 2007 وبلغت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعام نفسه 68,127 مليار أي ما نسبته 30.35% من إجمالي ودائعها، بينما بلغت هذه النسبة في المصارف الأردنية وللعام نفسه 70.65% بحجم ودائع 15988,1 مليون دينار وتسهيلات مقدارها 11295,6 مليون.

مما سبق نلاحظ انخفاض حجم التسهيلات الائتمانية بالنسبة لحجم الودائع في المصارف السورية الخاصة بالمقارنة مع نسبتها في الدول المجاورة وهذا يدل على وجود معوقات تحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان بكل أشكاله مما يعني عدم استغلال قسم كبير من الموارد المالية المتاحة كان يمكن توجيهها للاستثمارات والمشاريع التنموية.

وبالتالي تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على السؤال التالي:

- ما هي الصعوبات والمعوقات التي تحد من قدرة المصارف السورية الخاصة على منح الائتمان المصرفي؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في كونها تعنى بتحليل جميع العوامل المؤثرة في الائتمان المصرفي وتحديد الصعوبات التي تعاني منها المصارف السورية الخاصة عند منح التسهيلات الائتمانية مع التركيز على الإجراءات الواجب اتخاذها من قبل هذه المصارف ومن قبل الجهات الحكومية لمعالجة هذه الصعوبات بغية توفير البيئة المناسبة لمنح هذه التسهيلات.

أهداف البحث:

يسعى البحث لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على بيئة الائتمان المصرفي وأهميته وعلى العوامل والمتغيرات المؤثرة فيه.

2. تحديد الصعوبات والعوامل المعيقة التي تحد من قدرة المصارف السورية الخاصة على منح الائتمان.
3. تقديم النصائح والتوصيات للإجراءات الواجب اتخاذها من قبل هذه المصارف ومن قبل الجهات الحكومية لتسهيل عملية الائتمان المصرفي.

فرضيات البحث:

يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- مستوى كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة حد من قدرة هذه المصارف على منح التسهيلات الائتمانية.
- انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع أثر سلباً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية.

منهجية البحث:

تستند هذه الدراسة للمنهج الوصفي التحليلي من خلال الدراسات النظرية والدراسات الميدانية وسوف يتم تقسيم الدراسة إلى قسمين كما يلي:

أ- القسم النظري: وسوف يشمل دراسة وعرض الأدبيات التي عالجت موضوع البحث وذلك من خلال المراجع والمصادر العلمية والدوريات والمؤتمرات.

ب- القسم العملي: والذي يشمل دراسة ميدانية استكشافية لواقع التسهيلات الائتمانية في المصارف السورية الخاصة والتعرف على محددات الائتمان من وجهة نظر موظفي المصارف المسئولين عن التمويل الائتماني وكل من له علاقة بعملية منح الائتمان المصرفي.

الدراسات السابقة:

1. دراسة: الخطيب، منال، بعنوان: تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، 2004.

- هدفت هذه الدراسة إلى القياس الفعلي لتكلفة الائتمان المصرفي من خلال تحديد كافة المخاطر التي يتعرض لها الائتمان وتقديم نموذج محاسبي يضم كافة

المتغيرات المؤثرة في الائتمان ليسهم في ترشيد قرار الائتمان وتخفيض مخاطره بالنسبة للبنوك التجارية.

- وقد توصلت هذه الدراسة لضرورة تحديد المصارف التجارية فوائد متغيرة على الائتمان تبعاً لدرجة المخاطر المحتملة كذلك على المصارف التجارية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع المراد تمويله ولا يكفي الاعتماد على الضمانات المقدمة لارتفاع مخاطرها. وقد أوصت هذه الدراسة بتخفيض النسب الضريبية على المصارف التجارية لتنشيط الائتمان المصرفي وضرورة العمل على نشر الوعي المصرفي لدى الزبائن من خلال الوسائل الإعلامية.

2. دراسة: أبو معمر، فارس محمود، بعنوان: تقييم التسهيلات الائتمانية في فلسطين من وجهة نظر أصحاب ومدراء الشركات، بحث مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

- هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التسهيلات المصرفية المقدمة من المصارف الفلسطينية بقطاع غزة والوقوف على المعوقات التي تؤثر في حجم هذه التسهيلات من وجهة نظر العملاء.
- وتوصل الباحث لنتائج مفادها ارتفاع جودة الخدمات المصرفية وخاصة المقدمة للقطاع الزراعي يليه التجاري كما يعاني القطاع المصرفي من البطء في معالجة طلبات الائتمان المقدمة. وقدمت الدراسة توصيات بضرورة اهتمام البنوك بجودة الخدمات المصرفية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وضرورة الاهتمام بإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المراد تمويلها، وإعادة النظر في نوعية الضمانات التي تطلبها البنوك خاصة تلك المطلوبة من القطاع التجاري والزراعي.

مفهوم الائتمان:

يعتبر الائتمان من العمليات الهامة والأساسية التي تقوم بها المصـــارف و البند الأهم الذي تعتمد عليه في توظيف مواردها، فـــإذا كانـــت الودائـــع المصـــدر

الرئيسي لموارد المصارف فإن الائتمان يشكل الجانب الأكبر من استخداماتها، كما يعتبر الائتمان المورد الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في الحصول على إيراداتها.

ويتمثل معنى الائتمان في أضيق نطاق وابسط صورة بتقديم طرف لطرف أخر مقداراً من المال الحاضر مقابل الحصول على قدر أخر من المال (غالباً ما يزيد عن الأول) في المستقبل. أي أن الائتمان يستوجب مرور فترة من الزمن تفصل بين أداء كل من طرفي الائتمان، وهو ما يميزه عن عملية المبادلة العادية، كما أن الائتمان وثيق الصلة بالثقة والأمانة من الطرف الذي يحصل عليه، أي توافر ثقة المعطي من الأخذ، وهذا ما نجده في معنى كلمة Credit الناشئة من Credo في اللاتينية وهي تركيب لاصطلاحين:

Crad ويعني باللغة السنسكريتية ثقة.

Do ويفهم باللغة اللاتينية أضع.

وعليه فالمصطلح معناه أضع الثقة[1].

ترخيص المصارف الخاصة ودورها اليوم في النشاط المصرفي:

كانت بداية المصارف الخاصة في سورية 2004/4/30 مع الترخيص لعمل ثلاث مصارف هي مصرف بيمو السعودي الفرنسي ومصرف سورية والمهجر والمصرف الدولي للتجارة والتمويل، وقد بلغ مجموع رأسمال هذه المصارف 6.25 مليار ليرة سورية. توالى بعدها الترخيص لمصارف خاصة أخرى مثل المصرف العربي سورية وبيبلوس وعودة ومصرف سورية والخليج.

وعلى الرغم من أنه لم تمض سوى فترة زمنية بسيطة على تأسيس المصارف الخاصة فقد استطاعت هذه المصارف استقطاب شريحة كبيرة من المتعاملين، نظراً لجودة الخدمات التي تقدمها وتنوع هذه الخدمات. وهذا ما يفسره ازدياد عدد المصارف الخاصة العاملة في سورية، وازدياد طلبات الترخيص لدخول

[1] ارشيد رضا عبد المعطي، جودة أحمد محفوظ، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 1999، ص 31 .

مصارف جديدة، كما يفسره الازدياد السريع لفروع المصارف الخاصة، فقد أرتفع عدد فروعها من 10 فروع عام 2004 إلى 82 فرع عام 2008.

ويقول د.الشلاح، أن نجاح المصارف الخاصة، استند إلى عوامل عديدة أهمها[1]:

1- القاعدة الصغيرة والمدروسة التي انطلقت منها المصارف الخاصة في عام 2004 وذلك من حيث الودائع والتسليفات والتوظيفات والكفالات والاعتمادات المستندية وإجمالي الموجودات والكادر والفروع.

2- اتساع السوق المصرفية السورية وضآلة تغطيتها من المصارف العامة.

3- التطورات الطارئة في العلاقة بين سورية ولبنان والتي أدت إلى تحويل قسم هام من إيداعات السوريين في لبنان إلى مصارف سورية.

وتقدم المصارف الخاصة مختلف أنواع المنتجات والخدمات المصرفية، فهي تتعامل بمختلف أنواع الحسابات وبكافة العملات، كما تمنح القروض على اختلاف أنواعها من قروض شخصية ومهنية وقروض السيارات، وقد توسعت هذه المصارف في مجال الإقراض الطويل الأجل، من خلال تقديمها للقروض السكنية وقروض الإكساء، وبدأت تدخل سوق الاستثمار المباشر وتتصدر قوائم المؤسسين في الشركات الجديدة، كمساهمة مصرف سورية والمهجر بتأسيس شركة أروب للتأمين ومساهمة مصرف عودة بتأسيس شركة عودة سورية للاستثمار.

ونجحت المصارف الخاصة في مجال حشد المدخرات و الموارد المالية حيث بلغت ودائع المصارف الخاصة 270 مليار عام 2008 مقارنة ب 19 مليار في عام 2004. وقد ارتفعت نسبة ودائعها المصرفية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 1.5% عام 2004 إلى 11.1% عام 2007. علماً أن معظم ودائع المصارف الخاصة تعود للقطاع الخاص بينما لا تشكل الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة أكثر من 0,1% من إجمالي ودائعها عام 2008، على عكس

[1] د. الشلاح راتب، المصارف الخاصة ودورها في تشجيع الاستثمار، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2007/1/30.

المصارف العامة التي تتجاوز فيها نسبة الودائع الحكومية وودائع المؤسسات العامة 35% من إجمالي ودائعها لنفس الفترة.

كما نجحت المصارف الخاصة في زيادة تسهيلاتها الائتمانية المقدمة للقطاع الخاص، حيث ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية المقدمة من المصارف الخاصة كنسبة من إجمالي ودائعها من 22% عام 2004 إلى 40% عام 2008 إلى أن هذه النسبة لا تزال متواضعة مقارنة مع نسبتها في المصارف الأردنية والبالغة 80% والمصارف المصرية 66.5%[1].

العوامل المؤثرة في قدرة المصرف على الإقراض:

هناك مجموعة من العوامل المحددة للنشاط الائتماني، والتي يتوجب على إدارة المصرف عدم تجاهلها عند وضعهم لسياستهم الائتمانية، وأهم هذه العوامل:

1- حجم رأس المال وحقوق الملكية:

يشكل هذا العنصر خط الدفاع الأول ضد الأخطار التي تواجه أموال المودعين. ولهذا كانت العلاقة النسبية بين الأموال المودعة، و رأسمال المصرف واحتياطه (إجمالي حقوق المساهمين) العامل الحاسم في تحديد مدى المخاطر التي يمكن أن يذهب إليها المصرف. فكلما كان رأسماله عالياً، كان هناك استعداد أكبر لقبوله المخاطر وكلما انخفضت هذه النسبة، كان على واضعي السياسة الائتمانية رسم سياسة تسليفية تتوخى الحذر الشديد والبعد عن المخاطر. ويؤدي انخفاض رأس المال من الجهة الأخرى إلى تقليل القروض طويلة الآجل وإلى توزيع استحقاقها بحيث أن قسم منها يعود للمصرف بفترات معينة لمقابلة السحوبات ولتمكينه من إعادة الإقراض[2].

وقد ارتفع رأسمال واحتياطيات المصارف الخاصة التقليدية في سورية من 5.1 مليار ليرة عام 2004 إلى 36.8 ليرة عام 2008 إلا أن نسبة رأس

---

[1] إحصائيات صندوق النقد العربي عام 2009 متوفر على الموقع www.amf.org.ae.

[2] اللوزي سليمان أحمد، زويلف مهدي حسن، الطراونة مدحت ابراهيم، إدارة البنوك، جامعة مؤتة، الطبعة الأولى، 1997،ص 127.

المال إلى موجودات هذه المصارف تراجعت من 19.6 عام 2004 إلى 11.2 عام 2008 وهذا يدل إلى تعاظم حصة الودائع المصرفية في تكوين موارد.

2- حجم الودائع ونوعيتها وطبيعتها:

من أهم محددات السياسة الائتمانية، حجم ودائع المصارف، وطبيعتها، ومدى الاستقرار الذي تتمتع به فالودائع المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المصارف في تمويل استثماراتها، ويؤثر حجم الودائع المتاحة في قدرة المصارف على منح الائتمان فكلما زاد حجم الودائع واتصفت بالاستقرار، كان المصرف أقدر على وضع سياسة تسليف أكثر انفتاحا واستقراراً.

ولا يعتبر حجم الودائع كرقم مطلق العنصر الأساسي الذي يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان، بل أن هيكل الودائع له التأثير الأكبر في هذا المجال[1]، فمن المعروف أن الودائع لآجل أقل عرضة للسحب من أي نوع آخر من الودائع وهذا ما يفسر الفائدة المرتفعة التي يدفعها المصرف على هذا النوع من الودائع. وتعتبر ودائع صغار المودعين أكثر ثباتاً لضآلة الكميات المسحوبة منها في وقت واحد، وبالتالي كلما كانت نسبة هؤلاء المودعين كبيرة نسبياً في تركيبة الودائع كلما ساهم ذلك في زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان[2].

وقد أرتفع إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة التقليدية في نهاية عام 2008 إلى 270.6 مليار ليرة، أي بزيادة مقدارها 20.5% عن حجم الودائع المسجلة عام 2007.

3- سياسات المصرف المركزي والسلطات النقدية:

تؤثر السياسات النقدية التي يتبعها المصرف المركزي في تحديد نوعية وحجم الائتمان الممنوح من المصارف، ويتبع المصرف المركزي في ذلك

---

[1] Joseph F. Sinkey، Money، Commercial Bank Financial Management، Pearson Higher Education، 2001، edition 6، p 44.

[2] رمضان زياد، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2003، ص 83.

مجموعة من أدوات الرقابة الكمية المؤثرة في حجم الائتمان، والتي تعرف بالأدوات الكمية للسياسة النقدية[1].

ويذكر أن استخدام أدوات السياسة النقدية في سورية يقتصر على تحديد نسبة الاحتياطي القانوني الذي حددت نسبته بالقرار رقم (389/م ن/ب4) تاريخ 2008/5/5 الصادر عن مجلس النقد والتسليف بنسبة 10% من الودائع الجارية والودائع لآجل مستثنياً منه ودائع الادخار السكني.

4- الوعي المصرفي وتأثيره على مستوى الطلب على القروض:

بدأت المصارف السورية الخاصة العمل بعد صدور القانون رقم 28 تاريخ 2001/3/29 الذي أنها احتكار المصارف العامة للسوق المصرفية السورية منذ صدور قانون التأميم عام 1963. وكان من نتائج هذا الاحتكار غياب المنافسة، التي تشكل الدافع الرئيسي وراء تقديم أدوات ادخارية وتمويلية جديدة وحديثة، وضعف الوعي المصرفي لدى المواطنين واقتصار التعامل المصرفي على فئة محدودة من التجار ورجال الأعمال، وضعف الخدمات والمنتجات المصرفية واقتصارها على الأنشطة التقليدية من إيداع وتسليف وفتح اعتمادات وتحويل أموال. ويعرّف الوعي المصرفي بأنه اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدتهم النقدية في المصارف واعتمادهم على الشيكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية[2]. و يرتبط هذا الوعي بشكل مباشر بالطلب على الودائع المصرفية وبشكل خاص الودائع تحت الطلب (الحساب الجاري)، حيث تشكل هذه الودائع الجزء الأكبر من المعروض النقدي بمفهومه الضيق M1 في الاقتصاديات المتقدمة وتمثل انعكاساً لنمو وتطور الوعي المصرفي لدى أفراد هذه الاقتصاديات، حيث تبلغ النسبة في كندا 81%

---

[1] عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات النقود والبنوك- الأساسيات والمستحدثات، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 2007، ص147.

[2] الزبيدي، حمزة محمود، إدارة المصارف- إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان، مؤسسة الوراق، الطبعة الأولى، 2004، ص166.

وألمانيا 71% واليابان 73% في حين تصل في بعض الدول العربية إلى 52.1% في الأردن و69% في البحرين و44% في مصر، وقد بلغت هذه النسبة في سورية 43.4% عام 2008.

وقد أرتفع حجم الودائع تحت الطلب من 4 مليار ليرة عام 2004 إلى 80,1 مليار عام 2008، وبالرغم من أن الودائع لآجل تشكل القسم الأكبر من إجمالي ودائع المصارف الخاصة 50,8 عام 2008، إلا أن هذا الارتفاع في حجم الودائع تحت الطلب يدل على تحسن الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع من خلال استخدامهم للشيكات وبطاقات الصراف الآلي لتسوية معاملاتهم التجارية والمالية.

وتعاني المصارف الخاصة من ضعف شفافية البيانات المالية المقدمة من الأفراد والشركات الراغبين بالاقتراض وذلك خوفاً من الملاحقة الضريبية[1]، بالإضافة إلى انخفاض وعي التجار بالأمور المالية وعدم مسكهم الدفاتر المحاسبية وعدم إتباع الشركات لأنظمة محاسبية متطورة لبيان حركتها وتعاملاتها.

5- كفاءة وخبرة موظفي المصرف:

تتأثر السياسة الائتمانية في المصرف بشكل مباشر بكفاءة موظفي المصرف المسؤولين عن عملية الإقراض. فكثيراً ما كان تحفظ بعض إدارات المصارف في الدخول في مجالات معينة من التسليف ناتجاً عن عدم توافر الخبرة لديها في تلك المجالات. وفي المقابل، كثيراً ما كان التركيز من قبل بعض المصارف منصباً على قطاعات معينة، بسبب خبراتها في تلك المجالات من التسليف الأمر الذي يعكس أهمية الخبرات المتاحة في رسم السياسة الائتمانية وتوجهاتها.

[1] الشلاح، رائب، المصارف الخاصة ودورها في تشجيع الاستثمار، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2007/1/30.

ولذلك فإن توفر الخبرة لدى موظفي المصرف عامل مهم في نجاح سياسته الائتمانية، وكلما ازداد تخصصهم ونمت خبراتهم ومهاراتهم كلما استطاعوا اختيار عملاء أفضل وتوصلوا إلى تقدير أدق للمركز الائتماني، وتمكنوا من متابعة ومراقبة القروض بعد منحها والعمل على تحصيلها. فنجاح المصرف يعتمد بشكل كبير على ما يتمتع به موظفيه من الخبرة والمعرفة، وهذا يتطلب إيقاف سياسة التوظيف بالواسطة، وإنصاف العاملين الجيدين بتقديم التعويضات التي يستحقونها وإتباعهم لدورات تدريبية محلية مستمرة حسب دراساتهم ومؤهلاتهم، كما يجب إرسال الأكثر كفاءة منهم إلى الخارج لإتباع دورات تدريبية[1].

6- **الظروف الاقتصادية العامة:**

يتأثر رسم السياسة الائتمانية للمصرف بالظروف الاقتصادية والسياسية للدولة التي يعمل فيها. فكلما تمتع اقتصاد هذه الدولة بالاستقرار، كلما كان المصرف أكثر تحرراً في رسم سياسته الائتمانية. وعلى عكس ذلك، إذا كانت الدولة واقعة تحت تأثير التقلبات السياسية والدورات الاقتصادية، كانت السياسة الائتمانية أكثر تشدداً[2].

ففي حالة الكساد الاقتصادي يسعى المصرف المركزي لزيادة العرض النقدي من خلال إتباع سياسة نقدية متساهلة تقوم على أساس تخفيض سعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني وشراء السندات المالية، إلا أن المصرف يتشدد في سياسته الائتمانية لتخوفه من قدرة المقترضين على السداد نتيجة تراجع وتيرة النشاط الاقتصادي. وعلى عكس ذلك يتوسع المصرف في سياسته الائتمانية في فترات التضخم الاقتصادي على الرغم من سعي المصرف

[1] كوستي، شحلاوي، تحديث النظام المصرفي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2009/3/13.

[2] Barbara Casu, Claudia Girardone and Philip Molyneux, Introduction to Banking, Pearson Higher Education, 2006, edition 1, p 227.

المركزي لتخفيض حجم المعروض النقدي من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية[1].

7- المنافسة مع المصارف الأخرى:

وتنجم هذه المنافسة عن تعدد الوحدات المصرفية العاملة في السوق، وتلعب دور كبير في تحديد السياسة الائتمانية للمصرف من خلال تأثيرها في قدرة المصرف على التوسع في منح الائتمان، فكلما تعددت المصارف العاملة في سوق معينة كلما خفض ذلك من قدرتها على رفع مستويات الإقراض لديها. وقد نما الجهاز المصرفي بمعدلات مرتفعة عكست مدى النجاح الذي حققته المصارف الخاصة كوعاء ادخاري رئيسي وممول هام للاقتصاد الوطني بمختلف مؤسساته وقطاعاته. ورغم الازدياد الكبير في عدد المصارف الخاصة إلا أن السوق ما تزال تستوعب المزيد من المصارف وهذا ما تعكسه نسبة الكثافة المصرفية التي تبلغ في سورية 54.9 لعام 2007 بينما بلغت نسبتها لنفس العام 9.6 في الأردن و4.6 في لبنان و17.9 في السعودية[2].

8- القوانين والأنظمة التشريعية والإجراءات القضائية:

بما أن الودائع المصرفية تشكل القسم الأكبر من موارد المصارف وجب على السلطة النقدية فرض مجموعة من الضوابط والشروط على المصارف بهدف حماية أموال المودعين وتنظيم عملية منح الائتمان من منطلق أهميته وتأثيره على النشاط الاقتصادي وقيمة الوحدة النقدية.

وقد أصدر مجلس النقد والتسليف بعض القرارات الناظمة لعمل المصارف ومنها:

أ- نسبة السيولة القانونية: يؤدي رفع نسبة السيولة إل زيادة الأصول السائلة لدى المصارف وبالتالي الحد من قدرتها عل منح الائتمان، بينما يحصل

---

[1] الشمري ناضم محمد نوري،النقود والمصارف والنظرية النقدية، عمان، دار زهران للنشر، 2007، ص 78.

[2] إحصاءات صندوق النقد العربي، لمزيد من المعلومات يمكنك زيارة الموقع www.amf.org.ae.

العكس في حالة خفض نسبة السيولة حيث يتوفر لدى المصارف قدر زائد من الأموال يمكن توظيفها في الإقراض. وقد حدد مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (73/ م ن/ب4) تاريخ 2004/9/19 نسبة السيولة القانونية في المصارف السورية ب 20%.

ب- حدود التسليف للعميل الواحد: بغرض الرقابة القانونية على الائتمان وتحديد حجم التسهيلات الممكن للمصرف أن يقدمها للعميل الواحد أصدر مجلس النقد والتسليف بتاريخ 2008/5/29 القرار رقم (395/ م ن/ ب4) الذي حدد بموجبه حدود التسليف للعميل الواحد بنسبة 25 % من مجموع الأموال الخاصة الصافية للمصرف.

ويساهم تعقيد الإجراءات القضائية وطول فترة التقاضي في الحد من قدرة المصارف على منح الائتمان، ففي سورية لا يوجد محاكم مختصة للفصل في المنازعات المصرفية، ويؤخذ على القضاة الذين يفصلون في القضايا التجارية عموماً والمصرفية بصورة خاصة قلة الخبرة إن لم نقل انعدامها لدى الأغلبية. وعادةً تأخذ إجراءات بيع العقار المرهون لصالح المصرف ضماناً للتسهيلات التي منحها لعميله وقتاً طويلاً قد يمتد لأكثر من سنتين.

الدراسة الميدانية:

تنبع أهمية الدراسة الميدانية من خلال سعيها لاختبار فرضيات البحث والتأكد من صحتها أو عدمه، بغية اقتراح الحلول لمعالجة مشكلة البحث من واقع الدراسة الميداني.

1- مجتمع البحث:

يتألف مجتمع الدراسة من المصارف الخاصة العاملة في سورية، حيث تم تصميم استبيان وتوزيعه على الموظفين في كل من الأقسام التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في دراسة وتحليل الائتمان المصرفي في المصارف عينة الدراسة، بالإضافة لتوزيعه على زبائن هذه المصارف بغية معرفة آرائهم ومقترحاتهم حول محددات الائتمان في المصارف الخاصة في سورية.

2- عينة البحث:

نظراً لكبر حجم المجتمع المدروس وما يترتب على ذلك من صعوبة إجراء المسح الشامل للمجتمع المدروس، والتكاليف والجهد الكبيرين اللذين يتطلبهما ذلك، لذلك فقد تم اللجوء إلى أسلوب العينة، حيث تم أخذ جزء من هذا المجتمع (أي سحب ما يعرف بالعينة)، وبعدها تم إجراء الدراسة على هذا الجزء من هذا المجتمع (العينة) الذي تم اختياره.

يمكن القول بأن عينة الدراسة تتألف من مجموعة المصارف الخاصة وهي (مصرف بيمو السعودي الفرنسي، مصرف عودة، الدولي للتجارة والتمويل، سورية والمهجر، سورية والخليج) وقد تم القيام بزيارة ميدانية لموقع العمل وتوزيع استبيان مصمم ومعد مسبقاً، بغرض معرفة محددات الائتمان في المصارف الخاصة في سورية.

3- تصميم الاستبيان:

بغية تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياتها فقد تم الحصول على المعلومات التي تم تحليلها فيما بعد واستخراج النتائج، عن طريق استبيانين تم تصميمهما لخدمة أهداف الدراسة:

وجه الاستبيان الأول إلى موظفي الائتمان في المصارف الخاصة والذين تربطهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بكافة مراحل منح الائتمان المصرفي، أما الاستبيان الثاني فقد كان موجهاً لزبائن هذه المصارف.

المحاور التي تضمنها الاستبيانين:

- **المحور الأول:** تضمّن مجموعة من البيانات العامة والشخصية لأفراد عينة الدراسة (من حيث (الجنس- السن- المركز الوظيفي- الخبرة في العمل- المستوى التعليمي).
- **المحور الثاني:** تضمّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بكفاءة وخبرة موظفي المصارف.

- **المحور الثالث:** تضمّن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بالوعي المصرفي لـــدى أفراد المجتمع.

4- حجم العينة:

بالنسبة للاستمارة الأولى المخصصة للموظفين فقد شملت /50/ موظفاً، وزعت على الموظفين في عدد من المصارف الخاصة والذين لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالائتمان، وتم استعادة /49/ استمارة، تم استبعاد /3/ منها لأسباب متباينة تتعلق بالطبيعة الخاصة لمضمون الاستمارة ونقص الإجابات في بعضها الآخر، وبالتالي كانت نسبة الاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل/92%/. وبالنسبة للاستمارة الثانية المخصصة لزبائن المصارف الخاصة فقد شملت /150/ زبوناً، وتم استعادة /144/ استمارة، تم استبعاد /4/ منها لأسباب متباينة تتعلق بالطبيعة الخاصة لمضمون الاستمارة ونقص الإجابات في بعضها الآخر، وبالتالي كانت نسبة الاستمارات المقبولة والصالحة للتحليل/93.3%/.

اختبار الفرضيات:

بغية القيام باختبار الفرضيات والحكم النهائي على فرضيات البحث المطروحة، اتبع الباحث أسلوب اختبار Z (القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار) للتحقق مـــن صـــحة الفرضيات أو عدمه، وذلك عند مستوى معنوية 0.05 ، وهـــذا الاختبـــار يعطـــى بالعلاقة[1]:

$$Z = \frac{\overline{X} - \mu}{\sigma / \sqrt{n}}$$

حيث Z هي القيمة الحرجة لإحصائية الاختبار

$\overline{x}$ هي متوسط العينة، μ هي المتوسط الفرضي للعينة المدروسة وهي 1.5

σ وهي الانحراف المعياري للعينة.

n حجم العينة (عدد أفراد العينة).

[1] محمد كبية، ماهر بدوي، الإحصاء التطبيقي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب، 2003.

- اختبار الفرضية الأولى:

تنص فرضية العدم الأولى على أن مستوى كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة لم يحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان. ومن خلال تحليل إجابات أسئلة الاستبيان الخاصة بالفرضية الأولى كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

نتائج اختبار (Z) للفرضية الأولى

الفرضية الأولى	المتوسط العام	الانحراف العام	حجم العينة	قيمة Z المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة Z الجدولية	قاعدة القرار
الموظفين	1.61	0.491	46	1.557	0.05	1.68	قبول الفرضية
الزبائن	1.56	0.496	140	1.427	0.05	1.65	قبول الفرضية

من الجدول السابق يتضح أن قيمة مؤشر الاختبار/Z/ المحسوبة بالنسبة لأفراد عينة البحث من الموظفين كانت 1.557 وهي بالقيمة المطلقة أصغر من قيمة /Z/ الجدولية التي تبلغ 1.68، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية من وجهة نظر الموظفين، وعندها يمكن القول أن مستوى كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة لم يحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

أما من وجهة نظر الزبائن فإن قيمة مؤشر الاختبار/Z/ المحسوبة قد بلغت 1.427 وهي بالقيمة المطلقة أصغر من قيمة /Z/ الجدولية التي تبلغ 1.65، لذلك يتم قبول الفرضية العدمية من وجهة نظر الزبائن، وعندها يمكن القول كذلك أن ضعف كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة لم يحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

استناداً لما تم التوصل إليه من نتائج فيما سبق، من وجهة نظر كل من الموظفين والزبائن، يمكن القول بأن كلاً من الموظفين والزبائن متفقون بشكل تام على أن مستوى كفاءة وخبرة موظفي المصارف الخاصة لم يحد من قدرة هذه المصارف على منح الائتمان.

- اختبار الفرضية الثانية:

تنص فرضية العدم الثانية على أن انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع لم يكن له أثر سلبياً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية.

ومن خلال تحليل إجابات أسئلة الاستبيان الخاصة بالفرضية الثانية كانت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

نتائج اختبار (Z) للفرضية الثانية

الفرضية الثانية	المتوسط العام	الانحراف العام	حجم العينة	قيمة Z المحسوبة	مستوى المعنوية	قيمة Z الجدولية	قاعدة القرار
الموظفين	3.76	0.821	46	6.952	0.05	1.68	رفض الفرضية
الزبائن	0.315	0.485	140	-2.673	0.05	1.65	رفض الفرضية

من الجدول السابق يتضح أن قيمة مؤشر الاختبار /Z/ المحسوبة بالنسبة للموظفين أفراد عينة الدراسة كانت 6.952 وهي بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة /Z/ الجدولية التي تبلغ 1.68، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية من وجهة نظر الموظفين، وعندها يمكن القول بأن انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع أثر سلباً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

أما من وجهة نظر الزبائن فقد كانت قيمة مؤشر الاختبار /Z/ المحسوبة قد بلغت 2.673- وهي بالقيمة المطلقة أكبر من قيمة /Z/ الجدولية التي تبلغ 1.95، لذلك يتم رفض الفرضية العدمية من وجهة نظر زبائن المصارف الخاصة، وعندها يمكن القول كذلك بأن انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع أثر سلباً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية، وذلك عند مستوى دلالة إحصائية 5%.

استناداً لما تم التوصل إليه من نتائج فيما سبق، من وجهة نظر كل من الموظفين والزبائن، يمكن القول بأن كلاً موظفين وزبائن المصارف الخاصة متفقون بشكل تام على أن انخفاض الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع أثر سلباً في قدرة المصارف الخاصة على منح التسهيلات الائتمانية.

توصيات البحث:

1- ضرورة إصدار قانون يُسمح بموجبه لشركات ومؤسسات القطاع العام التعامل مع المصارف الخاصة على غرار التعامل مع المصارف الحكومية.

2- على المصارف الخاصة أقامة ندوات ومحاضرات تعريفية بالخدمات والمنتجات التي تقدمها، مع الشرح البسيط والواضح لمتطلبات الحصول على هذه المنتجات، بهدف رفع الوعي المصرفي لدى أفراد المجتمع والذي سينعكس إيجابياً على عملها.

3- من الضروري أن تحافظ المصارف الخاصة على مستوى التدريب والتأهيل الجيد لموظفيها، في ظل التطورات السريعة التي تشهدها الصناعة المصرفية والتي تستوجب مهارات عالية من الموظفين لاستيعابها وتطبيقها، وبالتالي لابد من العمل على تأهيل هذه الكوادر بشكل دوري ومستمر.

المراجع:

1-**اللوزي** سليمان أحمد، **زويلف** مهدي حسن، **الطراونة** مدحت إبراهيم، 1997- **إدارة البنوك**. الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن.

2-**ارشيد** رضا عبد المعطي، **جودة** أحمد محفوظ، 1999- **إدارة الائتمان**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر.

3-**الشمري** ناظم محمد نوري، 2007- **النقود والمصارف والنظرية النقدية**. دار زهران للطباعة والنشر، الأردن.

4-**البساط** هشام، 2001- **تحديث وتطوير القطاع المالي والمصرفي في سورية**، ورقة مقدمة من صندوق النقد العربي، دمشق.

5-**رمضان** زياد، **محفوظ** جودة، 2003- **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن

6-**الشلاح** رائب، 2007- **المصارف الخاصة ودورها في تشجيع الاستثمار**، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، العشرون 2007/1/30.

7-**الزبيدي** حمزة محمود، 2004- **إدارة المصارف- إستراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان**، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، الأردن.

8-**الجنابي** هيل عجمي جميل، **أرسلان** رمزي ياسين يسع، 2009- **النقود والمصارف والنظرية النقدية**. الطبعة الأولى دار، وائل للنشر، الأردن.

9- **جبر** هشام، 2002- **المدخل للعلوم المالية والمصرفية**. الطبعة الأولى، منشورات بيت المقدس.

10- **عبد الله** خالد أمين، **الطراد** إسماعيل إبراهيم، 2006- **إدارة العمليات المصرفية**. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.

11- **عبد الحميد** عبد المطلب، 2007- **اقتصاديات النقود والبنوك (الأساسيات والمستحدثات)**. الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية.

12- **محمد** كبية، **ماهر** بدوي، 2003- **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، منشورات جامعة حلب.

13- **Timothy** W. Koch and S. Macdonald، 2009- **Bank anagement.** edition 7 ،South-Western.

14- **Barbara** Casu, **Claudia** Girardone and **Philip** Molyneux, 2006- **Introduction to Banking**, edition 1, Pearson Higher Education.

15- **Joseph** F. Sinkey، Money، 2001- **Commercial Bank Financial Management**. edition 6، Pearson Higher Education

مواقع انترنت:

المصرف المركزي السوري www.banquecentrale.gov.sy

جمعية العلوم الاقتصادية www.syriaeconomy.org

صندوق النقد العربي www.amf.org.ae

Determinants of credit in private Syrian banks Field Study

Mohammed Ayash
University of Aleppo, Faculty of Economics, Department of Economics

Abstract

This paper discusses the determinants of credit in private Syrian banks and the difficulties faced by these banks when they granting credit facilities to Economic activities.

this study contain statistical field in private banks, through two questionnaires

First one pointed to the staff in order to know their views on the qualification and expertise of the staff of private banks and their ability to study and analyze the customers and the granting of credit facilities, as well as to know their opinion on the level of banking awareness among members of the community, and the second questionnaire pointed to customers to see what they think also in the qualification of the staff of private banks and measure the level of awareness of the bank they have.

The researcher concluded, some results, including:

1) The study showed that the Syrian banking market is still accommodate entry of other banks or increase in the branch of current Banks, compared to the density bank in Syria with the banking density in neighboring countries.
2) study showed that both staff and customers consider the qualification and expertise of the staff of private banks did not limit the ability of these banks to grant credit.
3) study showed that both staff and customers agree that the decline in banking awareness among members of the community had a negative impact in the ability of private banks to grant credit facilities, and that at 5% level of significance.